

جدل مصيري في إسرائيل تحت عنوان: ماذا بعد؟

سمير صرّاص

شهدت إسرائيل خلال الشهرين الماضيين حركة سياسية نشيطة على الصعيد الداخلي بعد فترة جمود ملحوظ قاربت ثلاثة أعوام، أي منذ تولي أريئيل شارون زمام السلطة وهيمنة حزب الليكود على القرار السياسي الإسرائيلي. وكان من التطورات البارزة التي شهدتها هذه الفترة، تزايد تعبيرات الاستياء من حكومة شارون وتراجع شعبيته في استطلاعات الرأي العام، ونشوب جدل داخلي واسع، اعتبر في المنظور الإسرائيلي مصيرياً، ودار تحت عنوان عريض: ماذا بعد؟ وقد تطرق الجدل إلى مختلف الأسئلة التي تقلق بال الإسرائيليين، بدءاً بمستقبل المجابهة الفلسطينية - الإسرائيلية وتفاقم الأزمة السياسية - الأمنية - الاقتصادية في إسرائيل، وانتهاء بالقضايا الكبرى المتعلقة بمستقبل إسرائيل في المنطقة. وترافق ذلك مع انتعاش ملموس في نشاط قوى المعارضة وعودتها، بعد طول غياب، إلى المسرح السياسي ومشاركتها بصخب في مناقشة الحلول وطرح الأفكار والمبادرات السياسية الجديدة/القديمة، كمشروع الدولة "ثنائية القومية"، أو مشروع التسوية الذي توصلت إليه أطراف فلسطينية وإسرائيلية وعرف باسم "وثيقة جنيف".

أنت هذه الحركة نتيجة تبلور قناعة واسعة بين الإسرائيليين بأن القيادة الحالية لا تملك حلاً للمشكلات الكبرى التي تهدد إسرائيل؛ فهي ليست قادرة على سحق الانتفاضة، ولا على تحقيق تسوية تجلب الأمن والسلام، ولا على الخروج بإسرائيل من أزمتها الشاملة التي لا يختلف إسرائيليون في أنها أزمة حقيقية.

غير أنه يجب ألا يستنتج من ذلك، كما قد يبدو أول وهلة، أن إسرائيل مقبلة على تغيرات وشيكة ربما يكون في مقدمها سقوط حكومة شارون، أو إعادة ترتيب الاصطفاف السياسي الداخلي بحيث يفرز قوى مختلفة تتسلم السلطة، وتكون قادرة على دفع عملية التسوية إلى آفاق جديدة. إن استنتاجات كهذه لا تزال مبكرة، إذ إن هناك عوامل لا يجوز إغفالها لدى قراءة تلك التطورات. أولاً، إن المعارضة المتنامية لشارون غير متجانسة ولا تصب كلها في خانة "معسكر السلام". فجزء مهم منها إنما يعبر عن استياء ونفاد صبر من أدائه، ولربما يفضل عليه زعيم قوي آخر من الليكود. ثانياً، إن المبادرات والمشاريع السياسية التي جرى تداولها مؤخراً لا تزال كلها في

حكم المبادرات الفردية. وعلى الرغم من أهمية الكثير من الشخصيات التي اشتركت فيها، فإنه لم يتم طرحها أو مناقشتها في أي من الأطر الحزبية الرسمية، ناهيك عن تبنيها في برامجها. ومجرد طرحها خارج الأطر الحزبية إنما يدل ببساطة على أن تلك الأطر ما زالت حتى الآن غير جاهزة لها. ثالثاً، إن الوضع الحكومي يبدو مستقراً إلى حد بعيد. فحكومة شارون تستند إلى ائتلاف يضم أكثرية يمينية منسجمة قل أن حظيت بمثلها أية حكومة سابقة في إسرائيل، ولا يعكر صفوانسجامها سوى توتر محدود، لا يهدد استمراريتها بأية حال، بين حزب شينوي العلماني وحزب المفدال الديني، وخلافات طفيفة ضمن أحزاب الائتلاف. أمّا أحزاب المعارضة في الكنيست، فهي مقلصة حجماً وتأثيراً، ولا تزال تعاني آثار هزيمتها في الانتخابات الأخيرة، ولم تنجح في طرح نفسها بديلاً من حكومة الليكود، أو صاحبة مشروع سياسي يتمتع بدعم واسع وينافس مشروع اليمين أو يتحدها في الشارع الإسرائيلي.

ما حدث إذاً هو بداية احتجاج على نهج أريئيل شارون، بعد أن أعطي تفويضاً كاملاً لمدة ثلاثة أعوام كي يحقق ما وعد الإسرائيليون به من سلام وأمن. وإزاء فشله الواضح في الوصول إلى الغاية المتوخاة يبدو أن هناك إعادة نظر في هذا التفويض، قد تؤدي إلى سقوط شارون إذا أحسن الجانب الفلسطيني إدارة المجابهة. إن إعادة النظر هذه تتم تحت ضغط عاملين رئيسيين: الأول، استمرار الانتفاضة وعمليات المقاومة، وخصوصاً العمليات الاستشهادية، وشعور الإسرائيليين بوطأة التهديد الأمني؛ الثاني، الشعور المهيم في إسرائيل بانسداد الأفق السياسي وانعدام سبل الخروج من الأزمة. لقد بات الإسرائيليون يشعرون بأن نهج شارون مكلف جداً، من جميع النواحي.

في البداية، اتخذت إعادة النظر منحى محاسبية رئيس الحكومة أريئيل شارون ومساءلته، لكنها ما لبثت أن تحولت إلى هجوم على سياسة الحكومة والمؤسسة العسكرية، واقتترنت بدعوات تراوحت بين المطالبة بتغيير السياسة حيناً، وباستقالة المسؤولين عنها أحياناً أخرى.

يصف المحلل السياسي يوئيل ماركوس خيبة الأمل من النتائج التي أفضت إليها سياسة شارون بقوله: "بعد شعار (شارون وحده هو القادر)، تبين أن شارون غير ناضج لتحقيق تسوية دائمة، وأنه غير قادر على تصفية الإرهاب. لا سلام ولا أمن، لا مبادرة سياسية ولا ضوء في آخر النفق، فشل قيادي من جميع الجوانب."⁽¹⁾ وفي السياق نفسه، يعبر ماركوس عن تدمر من فداحة الثمن الذي تفرضه سياسة شارون على المجتمع الإسرائيلي: "صحيح أنه جعل حياة الفلسطينيين أقسى من أن تحتل،

(1) يوئيل ماركوس، "شارون تحدث إلينا"، "هآرتس"، 2003/9/11.

لكن حياتنا أيضاً لا تطاق... لقد ألحقت سياسة التصفيات ضرراً بـ (البنى التحتية) [للمقاومة]، لكنها زادت في عدد الانتحاريين ودوافع القتل لدى الطرف الآخر.⁽²⁾ ويرى الكاتب الصحفي دورون روزنبوم أن المهلة التي أعطيت لشارون وقادته العسكريين للقضاء على الانتفاضة قد انتهت، معرباً أيضاً عن نفاذ قدرة المجتمع الإسرائيلي على التحمل:

”منذ ثلاثة أعوام كاملة جفت قنوات العمل السياسي كلها، وأعطيت القيادة العسكرية الفرصة كي (تنتصر) - كي تركز أبواب جهنم كلها، وتطبق كل حيلة، وتستنفد كل مفهوم أهوج يخطر ببالها... [بهدف فرض] اعتراف الشعب الفلسطيني كله بهزيمته.

”بسّخاء كبير جداً، ولفترة طويلة جداً، منح الجمهور أريئيل شارون وخياره العسكري الاستثنائي اعتماداً مفتوحاً. لكن حتى متى؟ حتى يبلغ سيل الدماء أي ارتفاع؟ حتى يصل الفشل - الاقتصادي والسياسي والأمني - إلى أية هاوية؟ ما الذي يجب أن يحدث بعد كي يقول الجمهور...: كفى، لقد استنفدتم ما عندكم. شكراً على مجهودكم، لكنكم فشلتكم. لقد طفح الكيل. إذهبوا إلى بيوتكم.“⁽³⁾

ويذهب الكاتب الصحفي عوفر شيلح، في مقالة تعبر عن تدهور المعنويات العامة في إسرائيل، إلى حد اتهام المؤسسة العسكرية بعدم القدرة على إيجاد سبل للخروج من الطريق المسدود، في إشارة إلى عجزها عن وقف العمليات الاستشهادية التي تتكرر بعد كل عملية اغتيال إسرائيلية: ”بعد تبديد ادعاءات النصر في دخان العبوات الناسفة... تقف الحكومة والجمهور في مواجهة الواقع: لن يكون هناك انتصار على (الإرهاب). إن الحديث بمصطلحات الانتصار حديث مضلل. حتى الكلام الروتيني على تعبئة الاحتياط، وتوظيف مزيد من القوات، وتقطيع قطاع غزة إلى ثلاثة أجزاء، وتشديد الحصار على المدن الفلسطينية، لا يساهم في إعادة الجمهور إلى الحياة الطبيعية - التي تمثل الانتصار الحقيقي على الإرهاب - وإنما يغذي الذعر الهادئ الذي تدور فيه حياتنا.“⁽⁴⁾

ويؤكد شيلح أن الجمهور الإسرائيلي بات ينظر إلى تصريحات المسؤولين السياسيين والعسكريين على أنها ”ادعاءات فارغة من جانب من ليس في جعبته حلول حقيقية.“ ويضيف:

”بعد ثلاثة أعوام وألف قتيل، تتحول (قدرتنا على الصمود)، التي تباهى بها قادتنا إلى هذا الحد منذ بداية الانتفاضة، إلى لامبالاة ساخرة لأناس ما عادوا يؤمنون بشيء

(2) المصدر نفسه.

(3) دورون روزنبوم، ”أفضل الحروب الإسرائيلية“، ”هآرتس“، 2003/9/11.

(4) عوفر شيلح، ”طبول الحرب الفارغة“، ”يديعوت أحرونوت“، 2003/10/8.

ولا يأملون بأي شيء.⁽⁵⁾

وفي سياق هذه المراجعة النقدية لسياسة حكومة شارون، ركز بعض الكتاب على مفاهيم أو تصورات أساسية بنت الحكومة سياستها عليها، مبيناً عقمها، ومطالباً بتغييرها. وفي هذا الصدد كتبت ياعيل باز - ميلاميد تنتقد سياسة عزل الرئيس عرفات، وسياسة تصفية قادة المنظمات الفلسطينية:

"ما الذي يجب أن يحدث بعد كي تقوم المؤسسة الأمنية، بالتعاون مع شارون، بعملية تقويم جديد ودقيق للوضع، وتغيير المفهومين اللذين يوجهان عملها اليوم؟ إنها لا تحقق نجاحاً. عرفات يزداد قوة، وعدد (المخربين) الانتحاريين ازداد، وازداد معه عدد ضحايانا. ألا يوجد في كل [الجيش أو أجهزة الأمن أو المجلس الوزاري] من يقف ويصرخ أن عملية الانتقام أو التمنيات ليست سياسة؟ يجب إيجاد طرق أخرى..."⁽⁶⁾

وانتقد المعلق الصحافي بن كسبيت سياسة شارون من زاوية فشلها في إنجاز حل عسكري أو سياسي للمجابهة مع الفلسطينيين، على الرغم من تغير الأوضاع الدولية لمصلحة إسرائيل بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001:

"لقد مرت ثلاثة أعوام على اندلاع النار. لم يحلم أحد بأن الأمر سيطول إلى هذا الحد، ولم يستعد أحد لهذا الإمكان. لقد أمل الجيش الإسرائيلي بأن ينهي الأمر بسرعة، بضربة واحدة حاسمة. وبدلاً من أن ينتهي الأمر فقدنا السيطرة عليه. وفي هذه الأثناء حدثت تطورات في العالم. لقد غير الهجوم الإرهابي في الولايات المتحدة، في 11 أيلول/سبتمبر 2001، المفهوم الدولي من الأساس.... وعلى الرغم من كل [التطورات] أعلاه، فإننا لسنا أقرب إلى الحل، ولا نرى الهدوء في آخر النفق....

"لقد قام الجيش الإسرائيلي، بصورة عامة، بما هو مطلوب منه.... من لم يقم بما هو مطلوب منه هو القيادة السياسية. أين الخطة الشجاعة [لشارون]؟ أين الأفكار الخلاقة؟ أين استغلال نافذة الفرص التاريخية؟ أين الوعود وأين نحن؟"⁽⁷⁾

وفي المجال الاستراتيجي، انتقد المحلل العسكري ألوف بن ما وصفه بـ "مفهوم 2003"، الذي راهن على نجاح الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، وربط مصير المجابهة مع الفلسطينيين بمصير الخطط الأميركية في المنطقة:

"استند مفهوم 2003 إلى قناعة عميقة فحواها أن الولايات المتحدة تنوي تغيير الوضع الراهن في المنطقة بالقوة، وإسقاط أو زعزعة الأنظمة المعادية لإسرائيل في العراق والسلطة الفلسطينية وسورية وإيران. لقد تمادى قادة الدولة ورؤساء المؤسسة العسكرية والاستخبارات في الحديث عن (عام الحسم) في المجابهة مع الفلسطينيين.

(5) المصدر نفسه.

(6) ياعيل باز - ميلاميد، "دفاعاً عن الصوت الآخر"، "معاريف"، 2003/9/12.

(7) بن كسبيت، "ليست الضربة الحاسمة القاضية"، "معاريف"، 2003/10/10.

لقد توقعوا أن يحدث احتلال العراق عملية دومينو إقليمية، وأن يوافق العرب المهزومون، المجردون من الخيار العسكري، على الإملاءات الإسرائيلية للسيطرة على المناطق [المحتلة] لأعوام طويلة (تسوية مرحلية طويلة الأمد)، على حد تعبير شارون)، وأن يؤدي انفجار بغداد والصراعات الداخلية في رام الله إلى رحيل عرفات واستئناف العملية السياسية في أوضاع مريحة لإسرائيل....

"اليوم، يبدو أن التقديرات كانت غير صحيحة. نجحت الولايات المتحدة في الحملة العسكرية التي هدفت إلى إطاحة صدام، لكنها تورطت في حرب استنزاف في العراق. وبقي الشرق الأوسط القديم على حاله....

"آن الأوان لإجراء تقويم جديد للوضع. وبدلاً من التخلي عن الجهود السياسية وانتظار أميركا كي تحطم العرب من أجل إسرائيل، يجدر بنا أن نتعلم الدرس الأبرز من حرب العراق وتفرعاتها: حتى القوة الأعظم الوحيدة في العالم تعاني قصور القوة، وعليها أحياناً أن تغير سياستها وتبتلع غرور الأمم."⁽⁸⁾

تشكل الاقتباسات الواردة آنفاً أمثلة لمنحى الانتقادات التي أخذت توجه إلى شارون بصوت عال في الفترة الأخيرة، والتي يبدو منها تبرم واضح من سياسته. ومن دون الدخول في تفاصيل المبادرات والمشاريع السياسية التي طرحت بديلاً من سياسته، والتي لا تزال بحاجة إلى الاختبار في الواقع السياسي الإسرائيلي، تبدو الخيارات أمام الإسرائيليين محدودة: إما استمرار الأزمة، وإمّا العمل تحت الضغط لتغيير النهج الذي يحكم إسرائيل. غير أنه يمكن القول إن هناك بوادر تغيير على الطريق.

يستنتج المحلل السياسي غدعون سامت من تتبعه مجريات الأمور في الساحة السياسية الإسرائيلية: "ثمة شيء ما يحدث في المستنقع السياسي الإسرائيلي. ثمة شيء ما يتحرك. في فترة القلق المتواصل هذه، هناك دلائل على تنامي وعي قومي بأن الأمور لا يمكن - وبأية حال، لا يجوز - أن تمضي في طريق التخندق السياسي، وسلوكية الانتقام العسكري عديم الجدوى، وعقم القيادة، وفي الواقع، الاستهتار بفرصة حدوث تحول."⁽⁹⁾

ويتبين أن الانتقادات التي توجه إلى حكومة شارون ليست حكراً على الكتاب الصحفيين والمعلقين السياسيين، على الرغم من أن هؤلاء لا ينتمون إلى لون سياسي واحد، بل إنها تنعكس بوضوح في مواقف الرأي العام. فقد أخذت استطلاعات الرأي تعبر عن تزايد الاستياء من أداء حكومة شارون، وعن تدهور كبير في شعبيته، وتعكس في الوقت نفسه قلقاً متنامياً جرّاء الوضع العام في إسرائيل.

(8) أوف بن، "مفهوم 2003"، "هآرتس"، 2003/9/25.

(9) غدعون سامت، "ثمة شيء ما يتحرك"، "هآرتس"، 2003/10/22.

”... إن أكثرية الجمهور تعتقد أن الحكومة لا تعرف كيف تتصدى للإرهاب، وتعيش في خوف دائم من العمليات. وإن الأمل بأن يجلب شارون السلام، أو على الأقل بعض الأمن، ذهب أدراج الرياح، نهائياً.“⁽¹⁰⁾

كانت هذه أبرز نتائج استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجري في بداية تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ودلت النتائج أيضاً على أن شعبية شارون تدهورت إلى أدنى مستوى تصل إليه منذ انتخابه. وفي عرض لنتائج الاستطلاع، ذكر الكاتب الصحفي حيمي شاليف “أن اتجاه الهبوط في شعبية شارون، الذي بدأ يظهر منذ بداية ولايته الثانية، أخذ يتسارع خلال الأسابيع الأخيرة، بعد أن بلغت التراكمات ذروتها: فساد في القيادة، اقتصاد يحتضر، استقالة أبو مازن، انهيار خريطة الطرق، عرقلة بناء الجدار الفاصل، وأيضاً - ولعل هذا هو الأهم - استئناف العمليات. إن شارون، الذي كان في يوم ما فحل الاستقصاءات، يسير الآن في طريق الانحدار، وثمة من يعتقدون أنه - مع أن الجزم بذلك ربما يكون سابقاً أوانه - بلغ نقطة اللاعودة، على طريق الانهيار.“⁽¹¹⁾

تجدر الإشارة إلى أن هذا الاستياء العام، وإن دل على فقدان الثقة بقيادة شارون وحكومته، لا يقابله - بحسب نتائج الاستطلاع - تغير جارف نحو الاعتدال في مواقف الجمهور الإسرائيلي من القضايا السياسية الأساسية المطروحة. ■

(10) حيمي شاليف، “محنة شارون”، “معاريف”، 10/10/2003.

(11) المصدر نفسه.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>